



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



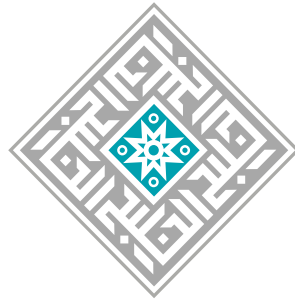
التكامل الخليجي بين وهمين: وهم الوصاية وهم الاستغناء

أ.د صالح بن محمد الخثلان
مستشار أول مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge for All



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



كشفت الحرب الأمريكية - الإسرائيلية - الإيرانية * عن حقائق عدة، لعل من أبرزها بالنسبة لدول مجلس التعاون حقيقتان جوهريتان. الحقيقة الأولى أن الاكتفاء بمستوى التعاون القائم لم يعد كافياً، وأن الانتقال إلى مرحلة التكامل أصبح ضرورة ملحة حيث أن طبيعة التهديدات والمخاطر لا يمكن التعامل معها بجهود فردية أو بمستوى ضعيف من التعاون. أما الحقيقة الثانية، فهي الأهمية الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية كعمق استراتيجي لدول المجلس، سواء في تأمين مسارات بديلة للطاقة، أو في ضمان وصول الغذاء والدواء، أو في توفير بدائل جوية عند تعطل الملاحة في بعض المطارات الخليجية. لقد أبرزت الحرب أن الموقع الجغرافي للمملكة يمنحها دوراً محورياً في ربط دول المجلس بمسارات بحرية وبرية بديلة عن مضيق هرمز، تمتد نحو البحر الأحمر، وحتى البحر المتوسط عبر مصر، وأوروبا عبر الأردن وسوريا وتركيا.

وتؤكد هاتان الحقيقتان أن التكامل بين دول المجلس، وليس مجرد التعاون، هو الخيار الأكثر واقعية في مواجهة التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

لكن وفي مقابل هاتين الحقيقتين الموضوعيتين، هناك عقبتان فكريتان تسهمان في إعاقة الانتقال من مستوى التعاون المحدود إلى مرحلة التكامل الفعّال: الأولى هي وهم "وصاية الشقيقة الكبرى" لدى بعض النخب الخليجية، والثانية هي وهم "الاستغناء عن الأشقاء" لدى بعض النخب السعودية.

هاذان الوهمان يتبددان عند الاحتكام إلى الوقائع: فوهم "وصاية الشقيقة الكبرى" تدحضه الحقائق التاريخية، ووهم "الاستغناء" تفنده الطبيعة العضوية غير القابلة للانفكاك للعلاقات بين دول المجلس. ومع ذلك، سنحاول مناقشتها وتفكيكها.

أولاً: وهم "الشقيقة الكبرى" التي تمارس الوصاية

تتردد في نقاشات بعض النخب الخليجية حول مجلس التعاون عبارة "الشقيقة الكبرى"، في إشارة إلى المملكة وطبيعة علاقتها بالدول الخليجية الأصغر حجماً، وغالباً ما تستخدم هذه العبارة للإيحاء بأن المملكة تمارس نوعاً من الوصاية على شركائها في المجلس، وتسعى إلى التأثير في خياراتهم، غير أن القراءة الموضوعية لتاريخ العلاقات تكشف أن هذا التصور ليس سوى وهم لا تسنده أية حقائق موضوعية، بل إنه يتناقض جذرياً مع تاريخ العلاقات الخليجية التي اتسمت بالتعاون والتضامن في جميع المحطات المفصلية. فالنمط الثابت في سلوك المملكة تجاه أشقائها يدحض هذا التصور، ويظهر أن المملكة كانت ولا تزال سنداً وحليفاً لجميع دول المجلس في مواجهة مختلف التحديات. إن إصرار بعض النخب على

”
هناك عقبتان فكريتان
تسهمان في إعاقة
الانتقال من مستوى
التعاون المحدود إلى
مرحلة التكامل الفعّال:
الأولى هي وهم "وصاية
الشقيقة الكبرى" لدى
بعض النخب الخليجية،
والثانية هي وهم
"الاستغناء عن الأشقاء"
لدى بعض النخب
السعودية.

“



التمسك بهذا التصور الخاطئ وترويجه قد لا يُشكل مشكلة سوى لهم، إلا أن تسربه إلى صناع القرار يجعله عائقاً ربما يسهم في تعطيل تحقيق التكامل الخليجي الذي أصبح أمراً لا غنى عنه.

وهم "وصاية الشقيقة الكبرى" لم يظهر بشكل مفاجئ، لكن زاد ترديده في العقود الأخيرة نتيجة لتحولات داخلية شهدتها دول الخليج العربي، حيث أدت هذه التحولات إلى تغيير جوهرى في الثقافة السياسية لبعض النخب الخليجية نتج عنها ظهور نزعة للعب أدوار إقليمية أكثر نشاطاً، والسعي لترجمة رؤى وطنية تجاه قضايا المنطقة بشكل أكثر مباشرة، وأحياناً خارج الأطر الجماعية. وفي هذا السياق، بات يُنظر إلى العمل الخليجي المشترك، خاصة في السياسة الخارجية كقيد على حرية التحرك.

يجدر التنبيه هنا إلى أن هذا التحول نحو تجاوز الأدوار التقليدية المرتبطة بالدول الصغيرة والسعي إلى لعب أدوار إقليمية أوسع يتناقض مع أدبيات العلاقات الدولية، التي تفيد بأن الدول الصغيرة، بحكم محدودية مواردها وقدراتها، تميل غالباً إلى العمل الجماعي لتعويض ما ينقصها. ومن ثم فإن الابتعاد عن هذا الإطار الجماعي يخلق إشكالية تتمثل في اتساع الفجوة بين الطموح والقدرة.

وعودة لوهم "وصاية الشقيقة الكبرى" نجد أن هناك عاملان رئيسيان ساهما في رواجه. العامل الأول يتمثل في البعد الداخلي، حيث استُخدم المفهوم في بعض الحالات لتبرير سياسات حكومية أو للتحلل من المسؤولية عن قرارات معينة عبر الإيحاء بوجود ضغوط خارجية. أما العامل الثاني فهو خارجي، إذ أسهمت أطراف خارجية في تغذية هذا الوهم بهدف التأثير في تماسك المنظومة الخليجية.

وكما أشرنا أعلاه، يدحض تاريخ العلاقات بين دول المجلس هذا الوهم، حيث لا توجد أدلة موثقة تدعم فرضية وجود نمط منهجي من الوصاية تمارسه المملكة على دول المجلس. بل إن الأزمات الإقليمية التي واجهت دول المجلس تقدم رؤية مغايرة تماماً. فعلى سبيل المثال، قدمت المملكة أكبر دعم للتصدي لغزو صدام حسين للكويت في عام ١٩٩٠، حيث وقّرت أراضيها وإمكاناتها لدعم جهود التحرير، كما بادرت في عام ٢٠١١، في إطار مجلس التعاون، إلى المحافظة على أمن واستقرار البحرين خلال فترة الاضطرابات أثناء الربيع العربي التي تسببت في صراعات في عدد من الدول العربية، لا تزال تعاني من اضرارها.

إن قراءة تاريخ مجلس التعاون بقدر من الإنصاف والموضوعية تكشف أن العلاقة بين المملكة وبقية دول المجلس لم تقم على الوصاية أو الإملاء، بل على الدعم والتكامل وتحمل المسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات. ولذلك، فإن تصوير الدور السعودي بوصفه وصاية لا يستند إلى وقائع ثابتة،

”
أسهمت أطراف خارجية
في تغذية هذا الوهم
(الوصاية) بهدف التأثير
في تماسك المنظومة
الخليجية.“

“



بقدر ما يعكس قراءة انتقائية تتجاهل طبيعة العلاقات الخليجية وسياقها التاريخي والسياسي.

من جانب آخر، فإن النخب الخليجية التي تروج لمفهوم "الشقيقة الكبرى" تحصره في دلالاته السلبية، وتتجاهل إمكان قراءة هذا المفهوم من زوايا مختلفة. فحتى لو قُبل هذا الوصف من باب النقاش، فإن تفسيره لا ينبغي أن يختزل في معاني الهيمنة أو الوصاية، بل يمكن فهمه أيضاً في سياق تحمّل مسؤوليات إضافية داخل المنظومة الخليجية.

ففي كثير من الترتيبات والأطر الإقليمية، يرتبط ثقل الدولة الأكبر بمسؤوليات وأدوار إضافية، سواء من خلال الإسهام في إدارة الأزمات أو توفير الدعم الأمني والاقتصادي لبقية الأطراف. وفي هذا السياق، يمكن فهم بعض المواقف السعودية، بما في ذلك الحزم في بعض الملفات، باعتبارها انعكاساً لإدراك الدور الذي تفرضه مكانة الدولة وإمكاناتها، أكثر من كونها سعياً لفرض إرادة أحادية.

وتزداد هذه القراءة وضوحاً عند النظر إلى طبيعة العلاقة بين المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون في سياقها الجيوسياسي الأوسع، فالمنطقة تقع في نطاق تنافس تاريخي بين قوى إقليمية رئيسية تمثلت بالعراق سابقاً وإيران والمملكة العربية السعودية. ومن خلال مقارنة سلوك هذه القوى تجاه دول مجلس التعاون، يتضح أن الحديث عن "وصاية سعودية" لا يستند إلى شواهد تاريخية متماسكة، بقدر ما يعكس خلطاً بين دور إقليمي يسعى إلى دعم الاستقرار، وبين أنماط سلوك ارتبطت تاريخياً بالضغط أو التهديد أو الإكراه. فتاريخ الخليج العربي حافل بأمثلة التهديدات التي تعرضت لها دوله من إيران والعراق على حد سواء.

في الحالة الإيرانية، امتد التهديد على مرحلتين تاريخيتين: فترة الشاه وفترة ما بعد الثورة الإسلامية. فقد احتل الشاه الجزر الإماراتية الثلاث، فيما تبنى نظام ولاية الفقيه خطاباً عدائياً مستمراً تجاه دول الخليج، تجلّى ذلك أخيراً في اعتداءات الحرس الثوري التي طالت جميع دول المجلس، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة، رغم العلاقات الاقتصادية والمالية الواسعة بينها وبين إيران.

أما بالنسبة للعراق، فقد شكل تهديداً دائماً لدول الخليج، بدءاً من لحظة استقلال الكويت، ومن ثم غزو صدام حسين عام ١٩٩٠. ولا تزال تداعيات هذا التهديد قائمة في شكل النشاطات التخريبية للميليشيات المرتبطة بإيران التي تستهدف الكويت ودول المجلس، في ظل ضعف مؤسسات الدولة العراقية.

”
لترويج وهم "وصاية
الشقيقة الكبرى"،
يستحضر بعضهم
خلافات ثنائية وقعت في
فترات معينة، وكانت
لها أسبابها وسياقاتها
الخاصة، ويتحمّل
مسؤوليتها طرفيها،
وتعتبر جزءاً طبيعياً من
مسيرة العلاقات الثنائية

“





بالمقارنة، كانت المملكة العربية السعودية ولا تزال مصدر دعم لشقيقاتها في دول الخليج، سواء قبل تأسيس مجلس التعاون أو بعده. ثقافتها السياسية المحافظة، التي تتشارك فيها دول المجلس، تُعلي من أولوية الاستقرار إلى درجة تجعلها تتجنب أي سلوك قد يساء تفسيره. وهذا يفسر حرصها الشديد على تعزيز التعاون بين دول المجلس، وتقديم القيادة السعودية مقترحات لتطوير المجلس والانتقال إلى مراحل أعلى من التكامل. لذلك، فإن وهم الوصاية الذي تروج له بعض النخب الخليجية ليس سوى تحسس تجاه ثقل الدور السعودي في المنطقة.

ولترويح وهم "وصاية الشقيقة الكبرى"، يستحضر بعضهم خلافات ثنائية وقعت في فترات معينة، وكانت لها أسبابها وسياقاتها الخاصة، ويحمّل مسؤوليتها طرفيها، وتعتبر جزءاً طبيعياً من مسيرة العلاقات الثنائية. ومثل هذه الإشكالات الثنائية بين أعضاء أي كتل إقليمي تُعد ظاهرة مألوفة في العلاقات الدولية، ولا تكاد تخلو منها التجارب الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي. فقد تظهر خلافات حدودية أو تباينات سياسية في مراحل مختلفة. ولعل ما يميز دول المجلس هو أن جميع هذه القضايا الخلافية تم التعامل معها عبر الأطر الثنائية والوسائل الدبلوماسية، ولم تتحول إلى نزاعات دائمة.

وفي محاولة لفهم أسباب تشكّل هذا الوهم، يمكن القول إنه ربما ارتبط بانطباعات سابقة عن السياسة الخارجية السعودية، ومن بينها أنها اتسمت في بعض المراحل بطابع ديني لم يكن منسجماً مع مستوى التنوع الاجتماعي والثقافي في بعض دول المجلس. وقد أسهم ذلك في خلق قدر من الحساسية تجاه هذا البعد، وأثار بعض الهواجس لدى بعض النخب الخليجية. إلا أن ذلك القلق لم يكن مبرراً، إذ أن أحد ثوابت السياسة الخارجية السعودية هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ومع ذلك، فإن ذلك أصبح جزءاً من الماضي، ومع رؤية ٢٠٣٠، باتت السياسة السعودية تؤكد على الاعتدال والوسطية، وهو ما يتماشى بشكل كامل مع توجهات دول المجلس التي تركز على التسامح والحوار.

مسألة أخرى ربما أسهمت في تعزيز وهم الوصاية، وهي اختلاف الترتيبات السياسية الداخلية بين دول الخليج، الأمر الذي ولد لدى بعض الدول حساسية تجاه أي تأثيرات خارجية محتملة، رغم التزام دول المجلس بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. ومع أنه لا توجد شواهد واقعية تثبت حدوث تدخل من هذا النوع، نقول إن هذه المسألة أصبحت شيئاً من الماضي؛ إذ شهدت دول المجلس تحولات داخلية مهمة، خاصة بعد الربيع العربي، أسهمت في تضيق الفجوة بينها، ودفعتها إلى تبني رؤى تنموية وإصلاحية أكثر تقارباً.

”

**المملكة كانت ولا تزال
سنداً وحليفاً لجميع دول
المجلس في مواجهة
مختلف التحديات**

“



وفي مقابل هذه التصورات، تقدم شهادات دبلوماسيين من دول المجلس العاملين في المنظمات الدولية، دليلاً واقعياً يُؤكد بطلان دعوى وصاية الشقيقة الكبرى. فهؤلاء الدبلوماسيون، إلى جانب دبلوماسيين من دول عربية وإسلامية، يشيرون من واقع تجربتهم العملية إلى دور المملكة، بما لها من مكانة وثقل، في دعم مواقف دولهم في المحافل الإقليمية والدولية، وتعزيز وزنهم التفاوضي في قضايا مهمة؛ وهو ما يناقض الأوهام التي تروّج لها بعض النخب الفكرية.

ثانياً: وهم الاستغناء

قد لا تدرك بعض النخب الخليجية التي تروّج لوهم "وصاية الشقيقة الكبرى" أن هناك، في المقابل، نخباً سعودية ترى أن "حالة الشقيقة الكبرى"، في معناها الإيجابي بالطبع، أصبحت عبئاً على المملكة ينبغي مراجعته. فهذه النخب تنطلق من شعور متزايد بأن دول الخليج الأصغر تستفيد من الثقل السعودي، دون أن تُراعى الفوارق الكبيرة في المساحة والسكان والقدرات الاقتصادية والعسكرية والمكانة الدولية، داخل أطر العمل الخليجي. ومن هنا، يدعو بعضهم، من حين إلى آخر، ضرورة إعادة هيكلة جلس التعاون بما ينسجم مع تباين الأوزان والقدرات بين أعضائه، أو تبني المملكة نهجاً أكثر انفرادية كما تفعل بقية الدول الأعضاء.

ففي الوقت الذي يزعم فيه البعض في الخليج أن المملكة تمارس "وصاية" على الدول الأصغر، فإن هذه النخب السعودية ترى أن المملكة تتحمل مسؤولية الدفاع عن دول لا تمتلك القدرة الكافية لحماية نفسها، ما يجعلها بحاجة دائمة إلى دعم المملكة، خاصة في حالات الأزمات والتهديدات الإقليمية، وهو ما يحملها كلفة ليست بحاجة لها. كما يعبر هؤلاء عن انزعاجهم من أن نظام التصويت في المجلس يُساوي بين المملكة وشقيقاتها رغم الفوارق الضخمة في القوة الاقتصادية والسياسية والقدرة العسكرية.

وتستند إحدى الحجج الرئيسية لدى الداعين للاستغناء، إلى ما يرونه اختلالاً في معادلة القرار داخل المجلس، حيث يتساءلون: كيف تُمنح دول أصغر حجماً وسكاناً وقدرات اقتصادية وعسكرية الوزن ذاته في اتخاذ القرار مع دولة تتفوق بوضوح في المساحة، والموارد، والمكانة، والتأثير الدبلوماسي الدولي؟ ومن هذا المنطلق، يرى هؤلاء أن آلية القرار المتساوي قد تتحول أحياناً من أداة للتوافق إلى عامل إبطاء، حين تتمكن دولة صغيرة من تعطيل مشاريع حيوية أو تأخير قرارات حاسمة في لحظات إقليمية دقيقة.

ويستشهدون بمشاريع تكاملية عالمية مثل الاتحاد الأوروبي، الذي يراعي الأوزان النسبية للدول الأعضاء في اتخاذ القرارات، خاصة في القضايا

”
إن وهم الوصاية الذي تروج له بعض النخب الخليجية ليس سوى تحسس تجاه ثقل الدور السعودي في المنطقة.“

الحساسية مثل الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية.

ولذلك، وبسبب هذا الشعور، يطرح البعض فكرة "الاستغناء" عن هذا العبء، ويرون أن المملكة ستكون في حال أفضل إذا تحركت بشكل مستقل دون الحاجة إلى ترتيبات جماعية تفرض قيوداً بسبب هيكله المجلس التي تمنح دولاً صغيرة حقوقاً لا تتناسب مع مسؤولياتها. ومن وجهة نظرهم، فإن هذا الوضع غير عادل، خاصة حينما يرون بعض هذه الدول تتخذ قرارات فردية تتعارض مع التزاماتهم الجماعية، مثل توقيع بعض دول المجلس اتفاقيات تجارة حرة بشكل منفرد مع دول وتكتلات أخرى، رغم وجود اتفاق جماعي يقضي بأن يتحرك المجلس ككتلة واحدة عند الدخول في مثل هذه الاتفاقيات، بما يعزز الموقف التفاوضي لجميع الدول.

وكما أن من يروّجون مقولة "الشقيقة الكبرى" بإيحاء سلبي يقعون في وهم الوصاية، فإن من يدعون إلى الاستغناء عن الإطار الخليجي يقعون في وهمٍ مقابل. فهؤلاء يخفلون حقيقة الترابط العضوي بين دول المجلس، وهو ترابط لا يمكن تجاوزه بسهولة، بحكم الجغرافيا المتصلة، وتشابك المصالح الأمنية، والروابط الاقتصادية والاجتماعية العميقة. ومن ثم، فإن أي اختلال في أمن أو استقرار دولة خليجية واحدة لن يبقى محصوراً داخل حدودها، بل سيمتد أثره بدرجات متفاوتة إلى بقية الدول، بما في ذلك المملكة نفسها. ولذلك، فإن ما يطرحونه يتجاهل طبيعة الخليج كفضاء أمني واستراتيجي واحد.

وبالنظر إلى ما سبق، يتضح أن هاتين الأطروحتين المتضادتين ليستا سوى أوهام لا يسندها التاريخ، ولا يقرّها الواقع، ولا تسمح بها تحديات المستقبل. كما أن التمسك بها أو الترويج لها يتسبب في إضعاف فرص التكامل بين دول المجلس، في وقت أصبح فيه هذا التكامل ضرورة استراتيجية عاجلة في ظل المخاطر المتزايدة التي نواجهها جميعاً.

وإذا كان التاريخ والحقائق الموضوعية لا يسندان وهم "وصاية الشقيقة الكبرى" أو وهم "الاستغناء"، فكيف يمكن تفسير تمسك بعض النخب بهما؟ التفسير الأقرب، إذا جاز التعبير، هو الكسل الفكري والبحثي؛ وهي مشكلة أوسع تعاني منها بعض البيئات الفكرية والأكاديمية العربية، حيث يطغى الخطاب على الواقع، ويُقدّم التحليل والتعليق أحياناً بناءً على انطباعات شخصية أو مواقف مسبقة، لا على وقائع موثقة وبراهين. فدراسة الواقع، وخاصة سلوك الدول وتفاعلاتها، تحتاج إلى جهد طويل في جمع المعلومات، وتصنيفها، وتحليلها عبر مدد زمنية كافية، وقد تتطلب أحياناً جهوداً بحثية مشتركة، وهذه الممارسة لا تزال محدودة في بيئتنا الأكاديمية والفكرية؛ ولذلك، ولأن البديل البحثي أكثر صعوبة ومشقة، ينزع البعض



”
هذه النخب (السعودية)
تنطلق من شعور متزايد
بأن دول الخليج الأصغر
تستفيد من الثقل
السعودي، دون أن
تُراعى الفوارق الكبيرة
في المساحة والسكان
والقدرات الاقتصادية
والعسكرية والمكانة
الدولية، داخل أطر العمل
الخليجي.“



لفهم الأحداث والإشكالات من خلال أحكام عامة أو انطباعات سريعة، وليس بناء على دراسة متخصصة وتأمل عميق في الوقائع والسياقات، وهو ما يسهل تسرب المواقف الشخصية إلى التحليل.

إن مسحاً لآراء مواطني دول مجلس التعاون خارج النخب، حيث لم تتأثر رؤاهم بالأيديولوجيات أو المبالغات في قراءة وتفسير الأحداث، سيكشف أن غالبية ساحقة، أو ربما إجماعاً، تؤمن بضرورة الانتقال من مرحلة التعاون إلى التكامل الذي يرون أنه تأخر كثيراً. وهذا الفهم يعكس إدراكاً واقعياً، غير مشوّه، للواقع الإقليمي والدولي الذي تعيشه دول المجلس. فالروابط التاريخية والجغرافية والعائلية والفضاء الأمني والاقتصادي الواحد، والتحول الجيوسياسية في المنطقة، وكما كشف الحرب الأمريكية الإسرائيلية الإيرانية، عززت لدى المواطن الخليجي القناعة بالحاجة إلى بناء إطار إقليمي أكثر تماسكاً وفعالية، وتجاهل ما تحمله بعض النخب من أوهام.

إن استهداف جميع دول مجلس التعاون بأكثر من سبعة آلاف من الصواريخ والمسيّرات الإيرانية، وما مثله ذلك من تهديد مباشر لحياة المواطنين والمقيمين فيها، وإلحاق خسائر بمنشآتها، يقدم دليلاً صلباً لا يمكن إنكاره على صدق نبوءة عبد اللطيف البناي قبل أربعة عقود بأن مصير دول الخليج واحد، ولذلك، فقد حان الوقت لترجمة هذه الحقيقة إلى واقع، ونبذ الأوهام التي تعيق بناء موقف خليجي أكثر تماسكاً وفاعلية.

”

المملكة ستكون في حال أفضل إذا تحركت بشكل مستقل دون الحاجة إلى ترتيبات جماعية تفرض قيوداً بسبب هيكله المجلس التي تمنح دولاً صغيرة حقوقاً لا تتناسب مع مسؤولياتها.

“

*حين شنت الولايات المتحدة وإسرائيل حربهما على إيران، كان توصيفها في دول المجلس بأنها حرب على إيران، أو حتى عدوان على إيران. لكن مع شن الحرس الثوري اعتداءاته على دول مجلس التعاون، بات من الضروري إعادة توصيف الحرب بشكل أكثر دقة وواقعية؛ ومن هنا جاء وصفها بـ: الحرب الأمريكية - الإسرائيلية - الإيرانية.

Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع